



صاحبة المدرسة منى الخالد تقدم درعا تذكارية للمطالبة تشيلسي قدوم



السفيرة الفرنسية تهني طالبة بنجاحها

اليافي أشادت بالمستوى الذي وصلت إليه الليسيه «المدرسة الفرنسية» تحتفل بتخريج طلاب الثانوية



جوليان من السفارة الفرنسية ود.فهد الراشد واليافي والخالد ولا أوركاد



طالبات «الفرنسية» مع جولان

احتفلت المدرسة الفرنسية في الكويت بتخريج طلابها في صفوف الثانوية العامة بحضور أهالي الطلاب وفعاليات اجتماعية وسياسية، إضافة إلى تواجد إعلامي ملحوظ. شارك في الحفل السفيرة الفرنسية لدى الكويت منى الخالد، وأصحاب المدرسة منى الخالد وزوجها د.فهد الراشد، فيما قدم الطلاب المتخرجون لوحات ثقافية متنوعة أدهشت الحضور. وتحدثت السفيرة الفرنسية عن شعورها «بالفخر للمستوى الرابع الذي ارتقت إليه المدرسة الفرنسية في الكويت، وللجناح الباهر الذي وصل العام الماضي إلى 100%».

وبعد اليافي كان مدير المدرسة جيرارد لا أوركاد كلمة أشاد فيها بالطلاب، وتمنى لهم مستقبلاً باهراً، ليتم بعدها قطع قالب التخرج وتوزيع الدروع على الطلاب.

«التربية»: وقف خصم بدل الإشراف من رواتب مديري عموم المناطق التعليمية السديراوي: حريصون كل الحرص على مصلحة المعلمين وسيحصلون على حقوقهم كاملة بأثر رجعي



متعب العتيبي



عبدالعزیز الزهين



تماضر السديراوي

من أجل فتح شاشة الترميز الخاصة بصرف بدل الإشراف وفق ما جاء بالجدول رقم 2 من القانون من أجل الاستمرار بصرف البديل لشاغلي الوظائف الإشرافية إلى حين انتهاء مذكرة الفتوى بهذا الخصوص، موضحة أن وزارة التربية جهة تنفيذية تطبيق القوانين والقرارات بحسب ما يرد إليها من ديوان الخدمة المدنية، وقالت: أننا حريصون كل الحرص على حصول المعلمين على جميع حقوقهم وامتيازاتهم لأن ذلك من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية الذي يمثل هدفا ساميا لنا جميعا.

وأضافت السديراوي: إن وزارة التربية اجتمعت مع أعضاء اللجنة التعليمية وديوان الخدمة المدنية والفتوى والتشريع وجمعية المعلمين الذي عقد في 8 أبريل الماضي وناقشت القانون من كل جوانبه وتم الاتفاق على أن تقوم إدارة الفتوى والتشريع بإعداد مذكرة متكاملة حول بدل الإشراف والبدايات الأخرى للمعلمين وللوظائف الإشرافية، كما قامت وزارة التربية بإعداد مذكرة بعثت بها إلى الديوان في 7 مايو الماضي بشأن استمرار صرف البدلات وفق قرار مجلس الخدمة المدنية، وشددت على أنهم ملتزمون بتطبيق القانون وصرف مستحقات المعلمين كاملة بحسب القانون، مؤكدة أن كل معلم سيحصل على حقوقه كاملة وبأثر رجعي من تاريخ نفاذ القانون، مشيرة إلى أن بعض بنود كادر المعلمين الجديد لاتزال قيد البحث والمناقشة والتعديل سواء في ديوان الخدمة المدنية أو في مجلس الأمة، وفي كل الأحوال وزارة التربية ستلتزم بتطبيق القانون.

وأوضحت السديراوي أن الوزارة تتابع عملية صرف البدلات منذ صدوره في 18 ديسمبر 2011 إذ خاطبت الديوان في 24 يناير 2012 للاستفسار حول البنية تطبيق قانون الكادر مباشرة أو إصداره للوزارة برمسوز البدلات وجاء رد الديوان في 7 فبراير يطلب

من أجل فتح شاشة الترميز الخاصة بصرف بدل الإشراف وفق ما جاء بالجدول رقم 2 من القانون من أجل الاستمرار بصرف البديل لشاغلي الوظائف الإشرافية إلى حين انتهاء مذكرة الفتوى بهذا الخصوص، موضحة أن وزارة التربية جهة تنفيذية تطبيق القوانين والقرارات بحسب ما يرد إليها من ديوان الخدمة المدنية، وقالت: أننا حريصون كل الحرص على حصول المعلمين على جميع حقوقهم وامتيازاتهم لأن ذلك من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية الذي يمثل هدفا ساميا لنا جميعا.

وأضافت السديراوي: إن وزارة التربية اجتمعت مع أعضاء اللجنة التعليمية وديوان الخدمة المدنية والفتوى والتشريع وجمعية المعلمين الذي عقد في 8 أبريل الماضي وناقشت القانون من كل جوانبه وتم الاتفاق على أن تقوم إدارة الفتوى والتشريع بإعداد مذكرة متكاملة حول بدل الإشراف والبدايات الأخرى للمعلمين وللوظائف الإشرافية، كما قامت وزارة التربية بإعداد مذكرة بعثت بها إلى الديوان في 7 مايو الماضي بشأن استمرار صرف البدلات وفق قرار مجلس الخدمة المدنية، وشددت على أنهم ملتزمون بتطبيق القانون وصرف مستحقات المعلمين كاملة بحسب القانون، مؤكدة أن كل معلم سيحصل على حقوقه كاملة وبأثر رجعي من تاريخ نفاذ القانون، مشيرة إلى أن بعض بنود كادر المعلمين الجديد لاتزال قيد البحث والمناقشة والتعديل سواء في ديوان الخدمة المدنية أو في مجلس الأمة، وفي كل الأحوال وزارة التربية ستلتزم بتطبيق القانون.

وأوضحت السديراوي أن الوزارة تتابع عملية صرف البدلات منذ صدوره في 18 ديسمبر 2011 إذ خاطبت الديوان في 24 يناير 2012 للاستفسار حول البنية تطبيق قانون الكادر مباشرة أو إصداره للوزارة برمسوز البدلات وجاء رد الديوان في 7 فبراير يطلب

كرد مصادر تربوية وقف خصم بدل الإشراف من رواتب مديري عموم المناطق التعليمية ومديري الشؤون التعليمية ومراقبي المراحل التعليمية والذي تم على رواتب شهر مايو، وأوضحت المصادر أن الخصم الذي تم جساء على قرار من مدير الموارد البشرية استنادا إلى قانون 2011/28 (كادر المعلمين الجديد) حيث لم ترد التسميات الوظيفية لأصحاب هذه الوظائف صراحة في القانون، الأمر الذي اعتبره مديرو المناطق التعليمية ومديرو الشؤون التعليمية والمراقبون خللا واضحا وقصورا في التشريع منذ البداية، وقال عدد منهم بنبرة غضب واستياء بأن القانون الذي أعدته جمعية المعلمين يحتوي على أخطاء تشريعية كثيرة تسببت في كل هذه المشاكل، وأضافوا أن هذه الأخطاء أخطأت تشريعية واضحة أدت إلى حرمان المعلمين من بعض الحقوق والامتيازات وشوهدت فرحتهم، وقال عدد من مديري الشؤون التعليمية إن التسميات الوظيفية في كادر المعلمين الأمل 1996 وكادر 2006 سليمة وألزم كل الوظائف التعليمية، فلماذا تم استبعادنا من كادر المعلمين الجديدي؟

من جهتها، أكدت وكالة وزارة التربية تماضر السديراوي في تصريح صحفي أمس أنها ستخاطب ديوان الخدمة المدنية



كن سباقاً .. ولا ترضى بغير المقدمة وامتلِك أحدث هاتف نقال في عالم الإتصالات



Samsung GALAXY S III

180

دك مع خط هلا 10

مقرنا لدينا جميع خدمات الوطنية	مقرنا الرئيسي - الشرق	22400882
مقرنا الثاني - الغرب	22422111	22400887
مقرنا الثالث - الشمال	25733636	
مقرنا الرابع - الجنوب	25642882	
مقرنا الخامس - وسط	60044109	
مقرنا السادس - غرب	60076682	
مقرنا السابع - شرق	67744116	

اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

إعلان تذكيري

يسر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تذكير السادة / أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للاتحاد عن السنة المنتهية في 2011/12/31 وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الاثنين الموافق 2012/6/11 بمبنى مقر الاتحاد بمنطقة حولي - على الدائري الرابع - مقابل الجابرية.

كما يسر الاتحاد تذكير السادة / ممثلي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لدى الاتحاد بحضور اجتماع مجلس إدارة الاتحاد رقم 2012/1 عقب الانتهاء من اجتماع الجمعية العمومية العادية للاتحاد مباشرة مساء يوم الاثنين الموافق 2012/6/11 بمقر الاتحاد بمنطقة حولي وذلك لانتخاب الهيئة الإدارية لمجلس إدارة الاتحاد واللجان المنبثقة عنه.

إدارة الاتحاد